

خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

الصفقي: الاتفاق على مذكرة تفاهم بشأن «سوق عربية مشتركة للكهرباء»

على الاتفاقية منذ 22 أكتوبر الماضي.

كما بين أنه تم خلال الاجتماع الموافقة على ميثاق المحافظة على التراث الحضاري بين الدول العربية ومذكرة تفاهم بشأن «سوق عربية مشتركة للكهرباء» وأحالها إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الـ145 في مارس المقبل للنظر في اعتمادها. وأوضح أنه تم التأكيد على أهمية البرنامج لدعم التشغيل والحد من البطالة ودعوة منظمة العمل العربية للاستمرار في تنفيذها، طبقاً لألوياسات تنفيذ المشروعات الواردة في البرنامج. كما لفت الصفقي إلى «أن المجلس بحث مشروع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسهم ومجتمعاتهم وأحالته إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب ليحده واتخاذ ما يرونه مناسباً».

الاجتماع ناقش ملف التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول الأعضاء «المعدلة»

والاجتماعي الذي سيرعرض على مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في ابريل المقبل في المملكة المغربية.

كما أشار إلى متابعة الكويت تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية الثالثة التي استضافتها في 20 نوفمبر 2013 والتحضير للقمة العربية الإفريقية الرابعة التي من المقرر أن تعقد في غينيا الاستوائية نوفمبر المقبل. وأوضح الصفقي أن المجلس ناقش أيضاً تطورات منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي كما بحث قواعد المنشأ التصيلية بين الدول العربية. ولفت إلى موافقة المجلس على تقارير اللجان الفنية وفرق العمل والتصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في الاتفاقية «المعدلة» وبحولها حيز التنفيذ اعتباراً من 24 أبريل المقبل بعد مصادقة خمس دول عربية عليها. وأشار في هذا الإطار إلى أن الكويت أودعت وثيقة التصديق



سامي الصفقي

من جانبه أكد وكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية سامي ناصر الصفقي حرص الكويت على دعم العمل العربي المشترك وتنفيذ قرارات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال الصفقي رئيس وفد الكويت، نبذل كافة الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس للاتقاء بالمواطن العربي اقتصادياً واجتماعياً. وأضاف أن «المناقشات تناولت عدداً من موضوعات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك في مقدمتها تحضير واعداد الملف الاقتصادي

منظمة المرأة العربية لخميات الشازحين في لبنان والأردن والعراق ومصر» إلى مجلس الجامعة العربية في دورته المقبلة لاتخاذ ما يراه مناسباً. كما أحال مقترحاً اردنياً بمشروع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسهم ومجتمعاتهم المحلية التي سيرعرض على مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب ليحده واتخاذ ما يرونه مناسباً. وتقرر عقد الدورة الـ98 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اول سبتمبر المقبل بمقر الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة.

مشركة للكهرباء التي مجلس الجامعة العربية في دورته المقبلة لاتخاذ ما يراه مناسباً. كما أحالوا مذكرة عراقية بشأن مقترحات بخصوص مشكلة شح المياه التي مجلس الجامعة العربية لاتخاذ ما يراه مناسباً. وأكد الوزراء أهمية وحماية البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الوطن العربي داعين منظمة العمل العربية التي ضرورة الاستمرار في تنفيذها ودعوة الدول العربية إلى سداد مساهماتها في البرنامج وفقاً لألية المعدلة. ورفع المجلس ورقة بعنوان (سياسات من واقع زيارة وفد

واطلع الوزراء على تقرير بشأن مآخ الاستثمار في الدول العربية وما تضمنه من مقترحات ومرئيات الدول حول تحسين هذا المناخ. ورحب الوزراء بمقترح اردني بشأن منتدى لتطوير السياسات الاقتصادية العربية ووافقوا على انشاء لجنة فنية للملكية الفكرية وعلى ميثاق المحافظة على التراث الحضاري في الدول العربية وتنميتها في صيغته المعدلة وتم إحالته إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الـ145 للاعتماد. وأحال الوزراء مذكرة تقام خاصة باتشاء سوق عربية

الوزراء رحبوا بمقترح أردني بشأن منتدى لتطوير السياسات الاقتصادية العربية

ومنهاج العمل الاستراتيجي لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 فيما يخص التراث.

ويشمل ملف الاستراتيجية العربية والبحث العلمي والتقني والابتكار تقارير حول العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك بين قمتي شرم الشيخ والرياض 2013. واستعرض الاجتماع تقريراً حول منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة ما يتعلق بتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات والتعاون الجمركي العربي بالإضافة إلى متابعة الاتحاد الجمركي. كما استعرض الاجتماع الاستثمار في الدول العربية خاصة ما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول الأعضاء «المعدلة» التي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 24 أبريل المقبل.

اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري أعماله بغير جامعة الدول العربية مشاريع القرارات الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية المقررة في المغرب ابريل المقبل. وقرر المجلس عقد اجتماع تحضيري للقمة العربية في دورتها الـ27 في الثالث من ابريل بالمملكة المغربية وعلى مستوى كبار المسؤولين في الثاني من نفس الشهر وذلك لمراجعة الملفين الاقتصادي والاجتماعي في صورتها النهائية.

ويتضمن الملف الاقتصادي عدداً من النشاط منها الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة والاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030. كما تضمن تقريراً نصف مرحلي عن إنجازات الهيئة العربية للطاقة الذرية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية التي جاني تقرير حول تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وأخر حول منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي. ويشمل الملف كذلك تقارير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ وقرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الرياض عام 2013. كما يتضمن الملف الاجتماعي الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015

مؤتمر التحكيم في الاستثمار الدولي يختتم أعماله

باورق العمل التي طرحت للنقاش من قبل خبراء أكاديمية دولية في مجالات التحكيم. وقال إن ما طرح من رؤى جديدة وفكار ومقترحات بناءً بوابك الأحداث ويحقق الطموحات في ميدان التحكيم بما من شأنه أن يسهم في إرساء منظومة متكاملة وفاعلة في حل الكثير من النزاعات المتعلقة بمجال الاستثمار الدولي. وكان المؤتمر الذي توج بإختتام الكويت مقراً إقليمياً للمحكمة في المنطقة العربية قد ناقش خلال جلساته سبع 15 ورقة عمل قدمها باحثون من داخل الكويت وخارجها وجاء ثمره للتعاون بين الكويت ومحكمة التحكيم الدولية. واستهدف المؤتمر إبراز دور التحكيم في القطاع التجاري لاسيما أنه يمثل أحد الحلول البديلة أمام أصحاب الأعمال والشركات والمستثمرين للشعاع بأسلوب سريع وسريّة تامة في تسوية المنازعات التجارية والاقتصادية.



جانب من المؤتمر

وتنوه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع في كلمته خلال ترؤسه إحدى الجلسات اليوم

بالمجال التجاري والاقتصادي لاسيما مع اتساع نطاق الأثار والتداعيات الحالية للاقتصاد العالمي وانعكاساتها الإقليمية.

وتناول المؤتمر تفعيل سبل وطرق التيسير القضائية واتاحة الوسائل البديلة الفاعلة في حل وقض المنازعات ذات الصلة

اختتم مؤتمر التحكيم في الاستثمار الدولي أعماله بجلسات استعرضت الاستفادة من تجارب التحكيم الدولية والوسائل التي يمكن من خلالها استخدام التحكيم في مجال الاستثمار الدولي. وتطرق جلسات المؤتمر في يومه الثاني إلى الاستفادة من توجهات وأراء أئختب القانونية الإقليمية والعالمية في مجال التحكيم لقضايا ومنازعات الاستثمار الدولي وأهمية التحكيم في الاستثمار الدولي الذي من شأنه تيسير التبادل التجاري الدولي ودعم المجتمعات لتحقيق نمو اقتصادي أسرع ومستويات معيشة أفضل. واستعرض المؤتمر الوسائل والليات التي يمكن من خلالها استخدام التحكيم في مجال الاستثمار الدولي كونه بلي ما تقتضيه التجارة الدولية ومعاملاتها من سرعة وانجاز ومساندة التحكيم للمنظومة القضائية في فض وحل المنازعات

البورصة تختتم الأسبوع باللون الأحمر



البورصة تتراجع

سجلت المؤشرات الكويتية تراجعاً جماعياً في ختام تعاملات الأسبوع أمس الخميس، حيث انخفض السعري 0.10% عقب خسارة 5.32 نقطة، متذبذباً عند مستوى 5140.96 نقطة. كما تراجع مؤشر السوق الوزني 0.65% حيث فقد 2.28 نقطة وصولاً إلى النقطة 349.83. وانخفض مؤشر كويت 15 عند مستوى 822.89 نقطة خاسراً 8.41 نقطة، متراجعا 1.01%. وتباين أداء المؤشرات الكويتية خلال تعاملات أمس الأول الأربعاء، حيث ارتفع السعري 0.22%، وتراجع الوزني 0.26%، وكويت 15 بنسبة 0.57%. قال مدير إحدى المحافظ الاستثمارية ومضارب بالسوق الكويتي، عبدالله المنصور، إن تراجع المؤشر السعري خلال تعاملات جلسة أمس ناتج عن حدوث عمليات جني أرباح للمكاسب المحققة خلال الجلسات الماضية. وأوضح «المنصور» أن العلة والرغبة في الاحتفاظ بالكميات هي أحد الأسباب لتراجع المؤشر خلال تعاملات الخميس. وعلى مستوى التداولات، ارتفعت الكميات عند الإقبال 17%، حيث بلغت 150.8 مليون سهم، مقابل 128.91 مليون سهم خلال تعاملات الأربعاء. وارتفعت قيم التداول 48.7% حيث بلغت 11.39 مليون دينار، مقابل 7.66 مليون دينار خلال الجلسة الماضية. وتصدر قطاع النفط والغاز تراجعاً أمس بانخفاض قدره 1.07%، فيما احتل قطاع

التكنولوجيا صدارة الارتفاعات بنمو نسبتته 2.11%. وأشار «المنصور» إلى أن السوق الكويتي لا يتأثر بأسعار النفط، مرجعاً ذلك إلى أن السوق الكويتي لم يتحرك مع أسعار النفط عند ارتفاعها بشكل كبير وذلك لم يتأثر بانخفاضها. وجاء سهم «موت فود» على رأس الأسهم المتراجعة بنهاية الجلسة بانخفاض بواقع 7.69%، بينما تصدر «م سلطان» الأسهم المرتفعة بـ 8.47%. وسجل سهم «البيت» نشاطاً كبيراً بتداول 16.93 مليون سهم بقيمة 543.65 ألف دينار، مرتفعاً 8.2%. وحقق سهم «زين» أكبر حجم بسببولة اقربت من 1.4 مليون دينار بتداول 3.93 مليون سهم، متراجعا 1.41%. وخلال تعاملات الأسبوع القادم مدفوعاً بنتائج ايجابية للشركات التي ستلخص عن نتائجها خلال الأسبوع المقبل. وأكد «المنصور» على أن حالة التذبذب التي يشهدها السوق الكويتي ستنتهي بحلول شهر أبريل القادم، وذلك نتيجة للإعلان عن نتائج الربع الأول من العام الجاري بجانب استلام شركة البورصة خلال نفس الشهر. وواصل المؤشر السعري للسوق الكويتي ارتفاعه عقب مرور ساعة من تداولات جلسة أمس الخميس، وسط تراجع للمؤشر الوزني وكويت

تابعة لـ «المشركة» الكويتية تتقدم بأقل الأسعار لمناقصة «مطار أبوظبي»

للطاولات الإمارات (ذ.م.م). جدير بالذكر أن «المشركة» تمتلك حصة 49% في شركة المجموعة المشتركة للمطارات الإمارات. كانت «المشركة» قد أعلنت في 14 فبراير 2016، عن ترسية مناقصة تابعة لوزارة الأشغال العامة على الشركة بقيمة 19.3 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان للسوق الكويتي، أن المناقصة تتعلق بتطوير شبكة خط صرف مياه الأمطار الخاص بتوسعة مطار أبوظبي الدولي. عقد رقم 509/16. وأشارت الشركة إلى أنه لم يصل حتى الآن كتاب رسمي بترسية المناقصة على شركتها التابعة، للمجموعة المشتركة

بالمجال التجاري والاقتصادي لاسيما مع اتساع نطاق الأثار والتداعيات الحالية للاقتصاد العالمي وانعكاساتها الإقليمية.

وتناول المؤتمر تفعيل سبل وطرق التيسير القضائية واتاحة الوسائل البديلة الفاعلة في حل وقض المنازعات ذات الصلة

قالت شركة المجموعة المشتركة للمطارات (CGC)، المدرجة ببورصة الكويت، إن شرعتها التابعة في الإمارات تقدمت بأقل الأسعار في مناقصة بقيمة 137.53 مليون درهم، ما يعادل 11 مليون دينار كويتي (نحو 36.7 مليون دولار).

نمو الائتمان المصرفي في الكويت 8% بنهاية 2015

أظهرت بيانات البنك المركزي الكويتي أمس الخميس، ارتفاع الدوائج الحكومية بالبنوك مع نهاية ديسمبر 2015 إلى 5.87 مليار دينار، بنمو نسبته 2.2% عن شهر نوفمبر. وأظهرت النشرة الشهرية المركزي ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية بنهاية ديسمبر الماضي ليلعب 33.2 مليار دينار، ليسجل ارتفاعاً بـ 2.15% بقيمة بلغت 700 مليون دينار. وسجل حجم الائتمان بنهاية 2015 ارتفاعاً قدره 8.14%، مقارنة بنهاية عام 2014 حيث بلغ حينها 30.73 مليار دينار. وبنهاية ديسمبر الماضي ارتفعت القروض المقسطة بواقع 0.65% لتصل إلى 9.33 مليار دينار، ووصلت القروض الاستهلاكية إلى 1.19 مليار دينار بارتفاع طفيف بلغ 0.5%. وأظهرت بيانات المركزي ارتفاع معروض النقد بنهاية 2015 إلى 34.39 مليار دينار، مقابل 33.51 مليار دينار لشهر نوفمبر بنمو بلغت نسبته 2.61%.

«أسس» تبيع 575 ألف دينار بالربع الرابع

أظهرت النتائج المالية لشركة مجموعة أسس القابضة (OSOS)، المدرجة ببورصة الكويت، تحولاً إيجابياً في نتائج الشركة بالربع الرابع من العام الماضي مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014. وحققت الشركة أرباحاً في الربع الرابع من العام الماضي بلغت 575 ألف دينار (1.92 مليون دولار)، مقابل خسائر قدرها 2.14 مليون دينار (7.14 مليون دولار) لنفس الفترة من عام 2014. وسجلت الشركة أرباحاً سنوية للعام الماضي تقدر بحوالي 2.31 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 145.8 ألف دينار من عام 2014، بارتفاع نسبته 1484.4%. وقالت الشركة في بيان للبورصة أسس الخميس، إن تحسين نتائج الفترة يعود إلى عدة أسباب منها، انخفاض المصاريف العمومية والإدارية بمبلغ 1.32 مليون دينار، وعدم وجود مخصص مموط في قيمة استثمارات متاحة، بالمقارنة مع عام 2014، حيث بلغ المخصص آنذاك 322.5 ألف دينار، وكذلك انخفاض مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بمبلغ 110.1 ألف دينار. وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد يوم أمس الأول الأربعاء، بتوزيع 7.5% أرباحاً نقدية عن العام الماضي (بواقع 7.5 فلس لكل سهم)، شريطة موافقة عمومة الشركة والجهات الرقابية المختصة. وبلغت أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي 1.74 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 2.29 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2014، بتراجع قدره 24%.